المجال المعاش والحق في المدينة: تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء: حالة مقاطعة أنفا، ومولاي رشيد.

Lived space and the right to the city: disparities in affiliation, citizenship, and integration in Casablanca. the status of Anfa and Moulay Rachid municipalities

مصطفى يحياوي (*)
صالح الدين زهلي(**)
فاطمة الزهراء شحو(***)

* **جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب. (mostafayahyaoui@gmail.com)**
** **جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب. (salahzahli16@gmail.com)**
*** **جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب. (fatizahchahhou@gmail.com)**

تاريخ الاستلام:2020/10/13 – تاريخ النشر:2021/01/17

الملخص

تميزت فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي بظهور تيارات فكرية وجغرافية وإنسية، تسعى إلى إعادة الاعتبار للإنسان بعد ما أهمل لصالح الرأسمال والمادة، وقد تبنت هذه التوجهات الجديدة مفاهيم مستحدثة من صميم الإشكاليات الاجتماعية والمجالية التي باءت تعرفها الدول من قبيل الحق في المدينة، المجال المعاش، العدالة المجالية والاجتماعية. تعتبر مدينة الدار البيضاء من أبرز نماذج المدن المغربية التي تتميز بتفاوت الحق في المدينة، وبتباين الانتماء والاندماج والمواطنة بين المركز (مقاطعة أنفا في الجنوب الغربي) والهامش (مقاطعة مولاي رشيد في الشمال الشرقي). تتمثل إشكالية هذه الورقة البحثية في تحليل الخصوصيات والمظاهر المحلية لنظرية الحق في المدينة، بالإضافة إلى مقاربة نظرية الرغبة في المدينة، وتحليل دور المجال المعاش في الشعور بالانتماء إلى المدينة.

الكلمات المفتاح: الحق في المدينة- المجال المعاش- العدالة المجالية- الانتماء- الاندماج.

Abstract:

The period of the fifties and sixties of the last century was marked by the emergence of humanistic currents that sought to restore respect to the human being after he had been neglected in favor of the capitalism. These new currents have adopted new concepts from the core of the social and spatial problems that countries have become acquainted with.The city of Casablanca is considered one of the most prominent examples of Moroccan cities, which are characterized by the disparity of the right to the city between the center (the Anfa) and the periphery (the Moulay Rachid). The problematic of this essay is an analysis of the specifics and actual aspects of the theory of the right to the city.

Keywords: The right to the city - lived space - Spatial justice - Affiliation — Integration.

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص27-39

1- مقدمة:

1.1.السياق العام.

شهد الفكر السوسيولوجي والجغرافي الغربي خلال الفترة الممتدة ما بين 1950 و1974 ثورة فكرية في التفكير المجالي والاجتماعي والحضري، قادها مجموعة من الرواد الجغرافيين وأعلام المدارس السوسيولوجية، والتي تعتبر مدرسة شيكاكو من أهمها، وذلك من خلال وضعها للأسس الأولى للمقاربة الإيكولوجية للظاهرة الحضرية. في هذا الإطار، تعتبر نظرية الدوائر المتراكزة لصاحبها أرنست برجس من أهم هذه المقاربات، إذ لعب برجس دورا رائدا في دراسة المدينة . يعد ميشيل فوكو وهنري لوفيبر من بين الأعلام المجاليين les spatiologues ، اللذان حاولا إزالة النظرة التقليدية للمجال الذي كان ينظر إليه كوعاء وكمشهد درامي للمجتمعات البشرية، حيث خلص كلاهما إلى أن مواصلة التفكير في المجال بالطرق القديمة لن يجعل أبدًا منظورات المجال قوية مثل المنظورات العلمية الحقة والتاريخية، فما نحتاج إليه هو إيجاد طريقة لجعل هذا المنظور المجالي أوسع وأكثر اكتمالاً واستهدافًا، وأكثر صلة وفعالية مما كان عليه من قبل، وجعله أكثر إنسية وارتباطا بالإنسان وحاجياته المجالية بغية تحقيق الهدف المتمثل في العيش الكريم. عبر لوفيبر Lefebvre عن هذا المنظور المجالي من خلال مفهوم المجال المعاش (مجال الذاتية في المجال، ومجال الرغبات النفسية) ومفهوم الحق في المدينة (DUFAUX، 2011، ص 4)، فالمدينة بالنسبة له ليست مجرد مساحة مادية بسيطة، فهي بمثابة شعور متكامل بالمجال الحضري كسياق مادي، كعلاقة اجتماعية، وكحياة يومية، ولبلوغ هذا الشعور، لابد من التمتع بالحق في المدينة الذي يضمن إشراك وتعزيز مصالح المجتمع بأسره وأولئك الذين يعيشون فيه(لوفيبر، 1958، ص 88).

1.2.أهمية الموضوع.

يعيش السكان الحضريون في المدينة، بينما يتصورها المهنيون ويسيرونها، حيث يمتلك المخططون والمهندسون والخبراء سلطة هائلة لإنتاج المجال الحضري وفق منظورهم الخاص والسياسي. بالمقابل، يرى لوفيبر أن لمستعملي المجال الحضري دورًا مركزيًا في تحديد مستقبل المدينة، ولكي يتمكنوا من العيش بشكل جيد وليعيشوا حياة حضرية كاملة وكريمة يجب أن توفر لهم المدينة ما يحتاجون إليه من عمل ومأوى وملبس، والحصول على جميع أنواع الخدمات (النقل ، المياه ، الصرف الصحي، التعليم والمجالات الخضراء...) نهدف من خلال هذه الورقة إلى البحث في العلاقة بين التمتع بهذه الحقوق والخدمات والحاجيات داخل مدينة الدار البيضاء ومسألة الشعور بالانتماء إلى المجال والوطن عامة.

إن المطالبة بالحق في المدينة هي في الأساس مطالبة بالحق في العيش الكريم، والحصول بشكل معقول على كل ما هو ضروري لقيادة حياة حضرية لائقة. تعتبر المدينة بالنسبة لقاطني المجال الحضري مشروعا بشريا واجتماعيا وجماعيا، يعتمد نجاحه على التفاعل والتعاون والعلاقات الوجدانية(PURCELL، 2009، ص 45). في هذا الإطار، تتجلى أيضا أهمية هذه الورقة البحثية في كونها محاولة في البحث عن العلاقة بين الحق في المدينة ومسألة العيش الكريم في مدينة الدار البيضاء، سنحاول من خلالها تفسير وتحليل تباين الحق في استغلال واستعمال المجال المديني بالدار البيضاء، وذلك من خلال المقارنة بين مجال هامشي وهش متمثل في مقاطعة مولاي رشيد (الشمال الشرقي)، ومجال مقاطعة أنفا(الجنوب الغربي) الذي يعتبر مثالا عن مقاطعات المركز. محاولين بذلك وضع تصور للعدالة المجالية والاجتماعية بين المجالين.

1.3.موضوع البحث في الزمان والمكان.

حاولنا خلال هذه الدراسة اختيار مجالين متناقضين اجتماعيا واقتصاديا وتاريخيا، وقد اعتمدنا في ذلك على نظرية المركز والهامش لصاحبها سمير أمين، قمنا باختيار نموذج عن مقاطعات المركز(أنفا) ونموذج عن مقاطعات الهامش

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص 27-39

(مقاطعة مولاي رشيد)، وقد حصرنا الأبحاث الميدانية والتحريات الإثنوغرافية في الفترة الزمنية ما بين 2019 و2020.

خريطة المجال المدروس

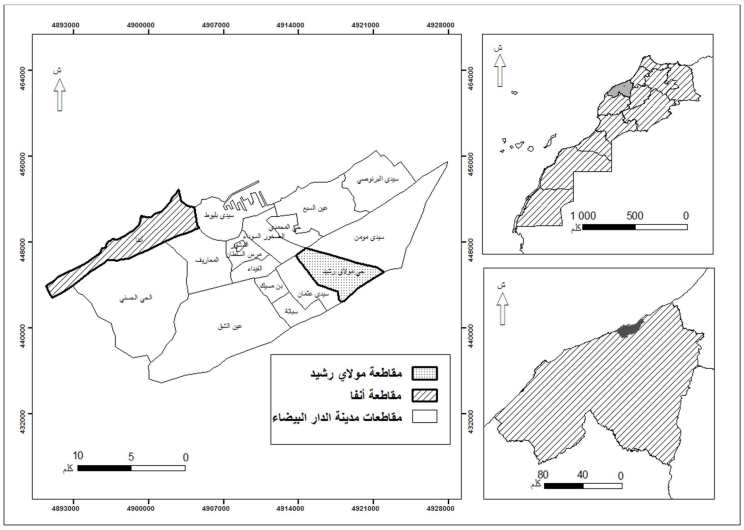

1.4.الإشكالية.

ارتباطا بالموضوع وبالسياق العام النظري، ستتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تبيان الحق في مدينة الدار البيضاء، فإذا كنا نقطن نفس المدينة، فهل لنا الحق من نفس الحظوظ المجالية، كما سنحاول مقاربة إشكالية الانتماء والاندماج في المجال وفق الخصوصيات المحلية لمدينة الدار البيضاء. والخوض في مختلف المحددات المتحكمة في ذلك. سنحاول مقاربة الموضوع بالارتكاز على مجموعة من عناصر الاشتغال، والتي سنستهلها بالإطار النظري لنظرية الحق في المدينة عند هنري لوفيبر، بعد ذلك سنحاور الموضوع وفق المحاور التالية: -الحق في المدينة: الخصوصيات والمظاهر المحلية-الحق في الوصول إلى المدينة-تباين الولوجية إلى المرفق العمومي -الحق في تشكيل وتصميم المدينة-الرغبة في المدينة: الانتماء المجالي والاندماج في العيش المديني-المجال المعاش كآلية للشعور بالانتماء للمدينة -من الاندماج الحضري والتمدنية إلى المواطنة.

2 . الإطار النظري للتحليل.

2.1. نظرية الحق في المدينة عند هنري لوفيبر.

نشر الفيلسوف والمخطط الحضري الفرنسي لوفيبر Lefebvre سنة 1968 كتابه الشهير Le Droit à la ville ، وقد جاء في سياق تاريخي وسياسي، حيث انتقد الآثار الاجتماعية والمجالية للنموذج الرأسمالي للمدينة خلال مناقشات فكرية، دافع فيها عن فكرة المدينة على أساس الشمول والتعايش الاجتماعي في "المجالات المواتية للعيش الكريم"(لوفيبر، 1968، ص 100) ، حيث انتقد الامتداد الواسع لتعميم منطق الربح الذي لا يكون فيه بناء المدينة مشروعًا اجتماعيًا أو سياسيًا، ولكنه مبني على الربح الاقتصادي والمالي على المدى القصير.

يعتبر الحق في المدينة أعلى مراتب الحقوق، ويتضمن الحق في الحرية، التفرد في التنشئة الاجتماعية، الحق في السكن والعيش معا، الحق في العمل، الحق في الملكية، الحق في تكوين المدينة وفق خصوصيات الحياة الحضرية (لوفيبر، 1968، ص 140). أشار لوفيبر إلى أن جميع سكان المدينة يجب أن يكون لهم حق متساوٍ في المركزية الحضريةla centralité urbaine ، وأن يكونوا قادرين على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص27-39

بتصميمها وتخطيطها، دون تمييز أو تسلسل هرمي، وهو بذلك يدافع بشكل خاص عن ضرورة المشاركة الفعالة والمستعرضة لسكان المدينة في جميع مراحل إنتاج المدينة.

انتقد لوفيبر التخطيط الوظيفي للمدن المرتكز على المعايير الاقتصادية للمدينة الرأسمالية والطبقية، ودعا إلى ضرورة العودة للواقع الاجتماعي خلال التخطيط للمدن، وهنا أشار إلى أن الحق في المدينة ليس مفهومًا اجتماعيًا يسمح بمراقبة هذا الواقع الاجتماعي، ولكنه محاولة لفهم الوضع العملي والسياسي للمدينة على أساس التشخيص والتعمق في فهمها، فالمدينة هي إسقاط للمجتمع على أرض الواقع، لا يمكن إدراكها وتصورها إلا من خلال الفكر، المدينة مكان النزاعات والعلاقات المتصارعة ومكان الرغبة(لوفيبر ، المرجع السابق، ص 109).

ركز Lefebvre على الحق في الانتماء وتحديد مصير المجال الحضري الذي يخلقه سكان المدينة، كما دافع عن استخدام المركز بدلا من التشتت في الهوامش، وأشار أيضا إلى أن الحق في المدينة يتطلب جعل حقوق المواطنين في المدينة ملموسة وأكثر عملية (لوفيبر، المرجع السابق، ص 170). لأجل هذا الغرض، حدد لوفيبر بعض عناصر الحق في المدينة، أولاها ما يمكن أن نسميه حق التملك؛ أي حق التواجد المادي في مساحة مادية موجودة بالفعل. هذا التخصيص المادي هو الجانب الأساسي للحق في المدينة، وهو أبعد ما يكون عن كونه غير مهم(Mitchel.2003، ص 11) فالمجال الحضري في نظره هو منتوج يجب امتلاكه وإدارته وفقًا لقوانين الملكية.

من العناصر الأخرى للحق في المدينة، نجد ما يمكن تسميته بالحق في المشاركة. فعندما تحدث لوفيبر عن المشاركة، كان يشير إلى حقوق سكان المدينة في المشاركة الكاملة في الفرص التي تقدمها، فقد عارض بشدة استبعاد السكان من هذه الفرص، يهدف طلب المشاركة من ناحية إلى مدينة أكثر شمولاً، حيث يتم توزيع الفرص على نطاق أوسع بين السكان. إنها تنطوي على الإدماج في عمليات صنع القرار، والوجود كصوت ذي مغزى في جميع القرارات المهتمة بإنتاج المجال الحضري، فالحق في المدينة لا يمكن حصره في مدينة تلبي احتياجات سكانها، ولكن أيضًا حق السكان في المشاركة الكاملة في القرارات التي تنتج المجال الحضري(لوفيبر، 1968، ص 44).

المدينة عبارة عن مجال ذو شخصية مستقلة، يجب أن يستخدمها السكان بشكل يضمن المساواة بينهم، على اختلاف انتماءاتهم وطبقاتهم وأصولهم الريفية، كما يجب أن لا يقتصر استخدام المدينة على الاستهلاك فقط، بل المشاركة في إنتاج المجال والحياة الحضرية.

2.2. نظرية الرغبة في المدينة عند مُحَمَّد الناصري.

قمنا خلال هذه الورقة البحثية باستحضار نظرية رغبات المدينة ونظرية الاندماج الحضري والتمدنية عند مُحَمَّد الناصري، والذي ربط دراسة المدينة ومفهوم التمدنية بمفهوم المواطنة، إذ حاول إبراز مراحل الانتقال من التمدنية إلى المواطنة التي تقتضي التمتع بكافة الحقوق والالتزام بالواجبات. تفترض المواطنة الحقيقية حسب الناصري الاندماج الثقافي والسياسي، على أساس ممارسة الحريات الأساسية وتمكين المشاركة الكاملة في تحديد مصير المرء من خلال المؤسسات الديمقراطية(الناصري، 2017، ص 393). ومن شروط ذلك حسب الناصري، المرور عبر مراحل الاندماج الحضري الذي عدده إلى مستويات، من بينها؛ مسألة الانخراط في الأنشطة الرئيسية للمدينة كالتجارة وطلب العلم أو الدراسة(الناصري، المرجع السابق، ص 312). وهو ما لا يتأتى دون التمتع بالحق في المدينة بكل أصنافه.

2.3. نظرية الدوائر المتراكزة لصاحبها أرنست برجس.

تعد نظرية المناطق المتعددة المتراكزة التي قدمها أرنست برجس، أحد الإضافات الهامة التي قدمتها مدرسة شيكاكو في حقل الدراسة الحضرية. و التي تكمن أهميتها في أنها تقدم تصويرا ايكولوجيا دقيقا لهذا النسق الحضري(شوقي قاسمي، 2019، ص 76)، حاول برجس من خلال نظريته إثبات الفروق بين العيش والتواجد المادي في الحلقات الدائرية الممتدة من المركز إلى الأطراف الخمسة، إذ تمثل كل حلقة نمطا ذو خصائص محددة

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص27-39

ومختلفة عن الأخرى. سنحاول استثمار هذه النظرية بغية تحديد الفروق بين مجالات مدينة الدار البيضاء (المركز\الهامش)، وتحديد أوجه التقاطع.

3: الحق في المدينة: تباين الخصوصيات والمظاهر المحلية.

3-1: تباين الحق في الوصول إلى مركز المدينة.

يعد ضمان المساواة الأفضل بين السكان من بين الأهداف الرئيسية لسياسة المدينة، فالمساواة هي أحد المبادئ الأساسية المعترف بها في جميع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. يظهر تحليل مشاكل مدينة الدار البيضاء بوضوح أن هذه المساواة في الحقوق المصممة بعبارات قانونية حصرية ومتفاوتة مجاليا، خصوصا بين مجالات المركز ومجالات الهامش. تتميز ساكنة المركز بامتلاك معظم أنواع الرساميل (الرأسمال المادي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي) التي حددها بيير بورديو ، والتي تلعب دورا أساسيا في التمتع باستغلال المدينة في شموليتها. وقد لعب المستعر الفرنسي دورا كبيرا في هذا التخصيص المادي والاجتماعي. والذي حال دون تمتيع باقي مقاطعات الهامش من نفس الحظوظ المجالية، في هذا الإطار، لا يمكن البحث عن المساواة المجالية إلا من خلال عدم المساواة(Jégouzo، 2001، ص 60).

من بين أهم الحقوق التي دعا إليها رواد الإيكولوجية الحضرية، نجد مسألة الحق في الوصول إلى المدينة والحق في المركزية الحضرية la centralité urbaine ، والذي يعد كأحد مؤشرات المساواة المدينية، هناك فئات عريضة هشة وفقيرة قاطنة في دور صفيح متمركزة في أقصى الجنوب الشرقي لمقاطعة مولاي رشيد، وهي من ذوي الدخل المحدود ومقصية منهجيا من إمكانية الوصول إلى المدينة والى مركزها، كما أن القيام بجولة في هذه المناطق، يظهر حجم العزلة التي يعيشها هؤلاء السكان، رغم توطينهم إداريا ضمن مقاطعة مولاي رشيد. فباستثناء بعض الذكور المشتغلين في الحي الصناعي بمقاطعة مولاي رشيد، فإن جل ساكنة المنطقة محرومون حتى من المركز الحضري لمقاطعة مولاي رشيد.

أظهرت نتائج المقابلات الميدانية التي أجريناها مع حوالي 42 شخصا (ذكورا وإناثا) عن ضعف حجم التردد على المدينة ومركزها، إذ تبين أن حجم الترددات على المدينة ومركزها ل 73 % من المبحوثين لا يتعدى خمس مرات في الشهر، وتعود أسباب ضعف الإقبال على المدينة إلى التفاوت بين المسافة المجالية والمسافة الاجتماعية، معظم ساكنة أقصى الشمال الشرقي لمقاطعة مولاي رشيد تعاني من ضعف الدخل والبطالة والهشاشة التي حالت دون امتلاك وسائل نقل خاصة. كما عبر المبحوثين عن سخطهم تجاه وسائل النقل العمومي النادرة في المنطقة.

أبانت أيضا التحريات الميدانية التي أجريناها مع السكان أن المنطقة قد شهدت في ما قبل بعض الاحتجاجات والمظاهرات في اتجاه القيادة، مطالبين بتوفير وسائل نقل عمومية تقلهم إلى باقي مناطق المدينة، وتجعلهم يشعرون أنهم من سكان مدينة الدار البيضاء أسوة بباقي سكان المدينة، فقد دفعهم الإحساس بالتهميش والحرمان وعدم المساواة إلى مقاطعة الانتخابات أكثر من مرة، منددين بعدم الاعتراف المجالي، ومطالبين بحقهم في المجال العام القائم على تعزيز المعايير المؤسسية والقانونية والتنظيمية، والقادرة على إنتاج مجال حضري مبني على المساواة في استعمال المدينة.

تقتضي العدالة المجالية تمتيع جميع سكان المدن من الحظوظ المجالية، فلا يمكن الاقتصار فقط على سن الحقوق في الدساتير والمواثيق الوطنية والدولية، بل يقتضي الأمر النزول إلى الميدان والعمل على أجرأة هذه الحقوق، وذلك عبر تسهيل عملية استغلال المجال العام بنفس الطريقة بين الساكنة، من خلال وضع إطار مرجعي يمكن تعبئته حسب حاجيات ورغبات الساكنة (المجال المعاش) لتفعيل المطالب السياسية أو السياسات العامة التي تعزز المساواة المجالية والعدالة الاجتماعية. فالحق في المدينة أكثر من مجرد حق فرد أو مجموعة في الوصول إلى الموارد في المدينة، إنه الحق في جعلها تلاءم أهواء قلوبهم بدرجة أكبر، وهو علاوة على ذلك، حق جماعي أكثر

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص27-39

منه فردي، بما أن إعادة الإنتاج تعتمد حتما على ممارسة قوة جماعية من خلال عمليات التخطيط الحضري(هارفي، 2012، ص 28).

إن تحقيق هذه الغايات في المنطقة المدروسة (جنوب شرق مقاطعة مولاي رشيد) يقتضي تمديد خطوط النقل العمومي من شبكات الطرامواي والحافلات العمومية لهذه المنطقة كخطوة أولى، ثم توفير شروط الحياة الحضرية بهذا المجال المنسي، من خلال تمتيعه بتجهيزات عمومية وحدائق ومساحات خضراء، صحيح أن التصميم المديري الأخير قد أدرج في مخططاته بعض المساحات، لكنه لم يحدد مآل السكن العشوائي المتركز في المنطقة. وبهذا يكون للدولة دور أساسي في معالجة الحق في المدينة.

في مقابل ذلك، تتميز ساكنة مقاطعة أنفا بالتمتع باستغلال المجال وفق الحاجيات والرغبات المجالية. فقد أجرينا مقابلات إثنوجغرافية مع حوالي 35 فردا، وأظهرت النتائج أن حوالي 66 % من المبحوثين لهم علاقة مباشرة ويومية مع مركز المدينة، من خلال ظروف العمل والدراسة والتنزه والرياضة، وقد ساعدهم في ذلك وجود وسائل نقل بشكل كافي، بالإضافة إلى امتلاك السيارة الخاصة، إذ تعتبر ساكنة مقاطعة أنفا حسب آخر إحصاء للمندوبية السامية للتخطيط، من أكثر السكان استعمالا للسيارة الخاصة في مدينة الدار البيضاء، حيث وصلت نسبة استعمال السيارة الخاصة في هذه المقاطعة إلى 33,60 %، مقابل 13 % في مقاطعة مولاي رشيد.(إحصاء 2014). الشيء الذي يدعوا إلى التفكير في ظروف عيش ساكنة مقاطعات الهامش.

يتضح من خلال هذه المقارنة حجم الارتباط المجالي بين الساكنة الغنية والمتوسطة القاطنة في مقاطعة أنفا بمركز المدينة والمدينة عموما، وحجم التنافر المجالي بين ساكنة مقاطعة مولاي رشيد والمجال ذاته، الشيء الذي يؤكد على العلاقة بين نوع الرساميل المجالية والاجتماعية، وإشكالية الحق في المدينة ومركزها. وتلعب الدولة بمؤسساتها التعميرية وبرامجها الإسكانية دورا محوريا في هذا التباين.

2-3: تباين الولوجية إلى المرفق العمومي بين ساكنة أنفا ومولاي رشيد.

تعرف مدينة الدار البيضاء بتعدد المرافق العمومية والسوسيوثقافية، ويتميز توزيعها بالتباين والتفاوت من مقاطعة إلى أخرى، ورغم الانتشار المهم لهذه المرافق في المدينة، إلا أن استغلالها يبقى مرهونا بمسألة تيسير الولوجية إليها من جهة، ومرهونا بقربها من الفئات المستهدفة من جهة ثانية، فإذا أخذنا مثلا نموذج المتاحف والمسارح والمركبات الثقافية الكبرى، فإننا نلاحظ تمركزها في مركز المدينة، وبالضبط في مقاطعة أنفا، سيدي بليوط، المعاريف، أما باقي المقاطعات، فإنها تتميز بالغياب شبه التام لهذا المرفق، فهل تخصيص مقاطعات مركز المدينة بهذه النوعية من التجهيزات العمومية هو اعتراف من قبل المخطط وواضع القرار المجالي ببعد المسافة الاجتماعية بين هذه المرافق وباقي الشرائح الاجتماعية المتركزة في مقاطعات الهامش ؟ إن المسافة التي تفصل السكان عن مختلف التجهيزات ذات الصبغة العمومية والاجتماعية لا تكون مجرد مسافة مجالية بل تكون أيضا اجتماعية (شويكي، 1994، ص 519) ، فالتواجد في نفس المدينة لا يعني إمكانية الولوج إلى جميع خدماتها.

إن المتأمل في الانتشار المجالي للتجهيزات العمومية بالمدينة، يجد أن هناك تمييز بين التوزيع المكاني للتجهيزات العمومية وتوزيعات الفئات الاجتماعية، إذ يظهر أن التنظيم لا يتم وفقًا لقوانين العرض والطلب، وإنما يتم وفقا لحجم الرأسمال الذي تتوفر عليه الطبقة الاجتماعية، وهذا ما يظهر خلال التوزيع غير العادل للتجهيزات الصحية والمساحات الخضراء و التجهيزات الترفيهية. فهذه الأخيرة مثلا تقع بشكل عام في مركز المدينة(أنفا) وفي المناطق التي تهيمن عليها الفئات العليا (بارك سندباد نموذجا)، وكأنه اعتراف من قبل المخطط المجالي بالعلاقة بين هذه المرافق ونوعية الساكنة، مع العلم أن معظم المرافق العمومية في مقاطعات المركز لها جذور تاريخية تعود لفترة الاستعمار.

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص27-39

دفعنا تعميق النظر في هذا الطرح إلى استحضار ما أشار إليه أرنست برجس في نظرية الدوائر المتراكزة بخصوص الحلقة أو الدائرة الأولى المعروفة بمنطقة الأعمال المركزية، والتي تشكل النواة الحيوية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهي ملتقى طرق المواصلات، وأكثر أجزاء المدينة التي يسهل الوصول إليها. كما تدور فيها أكثر نشاطات المدينة، وتكثر فيها المسارح ودور السينما والمتاجر المتخصصة والفنادق والإدارات والمكاتب التجارية والبنوك(شوقي قاسمي، 2019، ص78). فالمتأمل في مدينة الدار البيضاء اليوم يجد أن مركز المدينة يتميز بكل هذه المكونات.

في مقابل ذلك، تختلف خصائص المرافق العامة وفقًا للتكوين الاجتماعي للمناطق والمقاطعات التي يتم إنشاؤها فيها(PINCON، 1982، ص 681). لم يتم تدارك المسافة الاجتماعية بين سكان الهامش والمرافق العمومية بتوفير هذه المرافق بالقرب من هذه الشرائح، من أجل تيسير الولوجية لها، أو بتوفير أسطول نقل عمومي يسهل العملية، إذ يظهر من خلال المجال المخطط والمجال المدرك لمقاطعة مولاي رشيد أن المقاطعة لازالت بعيدة كل البعد عن عتبات الشبكات المعيارية المعمول بها في عملية تشييد المرفق العمومي.

3-3: الحق في تشكيل وتصميم المدينة.

لا يمكن فهم الحق في المدينة على أنه حق بسيط في زيارة المدن أو العودة إليها، بل هو حق في الحياة الحضرية بمتغيراتها وبجميع خصوصيتها. يعتبر المجال الحضري مكان الاجتماع، ويتمثل أساسه المورفولوجي في إدراكه العملي، ويتطلب مسبقا نظرية متكاملة للمدينة والمجتمع الحضري. من عناصر هذا التكامل الحضري، نجد مسألة المشاركة في إنتاج المجال من قبل جميع الشرائح الاجتماعية.

صحيح أنه في المغرب، بعد إصدار المخطط التوجيهي أو التصاميم، يتم فتح مدة زمنية تصل إلى شهر لإبداء الملاحظات والاعتراضات من قبل الساكنة، وبعد انصرام الآجال، تشرع السلطة التخطيطية في المصادقة على المخطط أو التصميم، لكن الملاحظ أن دور الساكنة جاء متأخرا أي بعد التخطيط للمدينة، ولم يتم إشراكها في مرحلة التخطيط والتشكيل، الشيء الذي يجعل المجال الحضري عرضة لأي انتقادات من قبل الساكنة، يتم ترجمتها أحيانا على شكل تمردات مجالية، أي يتم إعادة إنتاج المجال من منظور ذاتي حسب هوى الساكنة، ويتم بذلك إنتاج المجال المعاش، فلو تم النزول عند رغبة الساكنة قبل التخطيط، والوقوف عند احتياجاتها وإشراكها باعتبار أن هذا حق لها لما تغير المشهد الحضري للمدينة، ولما شهدنا فارقا بين المجال المخطط والمجال المعاش.

تتعدد أشكال ووظائف وهياكل المدينة (اقتصادية، سياسية، ثقافية، إلخ) وكذلك الاحتياجات الاجتماعية والاحتياجات الفردية المتأصلة في المجتمع الحضري، والناتجة عن ما يسمى بالمجتمع الاستهلاكي. من مظاهر هذه الاحتياجات نسجل الحاجة إلى الأمن والحاجة إلى الانفتاح على المجال، والحاجة إلى الوحدة والاختلاف والعزلة والتبادل والاستثمارات والتواصل. لا يمكن ترجمة هذه الاحتياجات إلى أرض الواقع دون مشاركة الساكنة في عملية تصميم المدينة أو المقاطعة أو الحي، فلن يعلم المهندس أو المخطط الحضري أو المنعش العقاري بهذه الاحتياجات دون مقاربة تشاركية، فالدعوة هنا إلى إنسية المجال وجعله في متناول المستعمل المباشر المتمثل في الإنسان، وهو نفس التوجه الذي دعت إليه المقاربة الإنسية، التي تركز على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحياة اليومية للإنسان في كل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حتى التي تبدو تافهة، وذلك من أجل فهم ممارسته وتمثلاته المجالية(BAVOUX، 2002، ص 211)، وترجمتها في التخطيط المستقبلي.

لدى سؤالنا للعينة المدروسة في المقاطعتين عن مدى مشاركتهم في وضع تصميم المدينة أو المقاطعة، وعن مدى استشارتهم عن حاجياتهم ورغباتهم المجالية من قبل واضع التخطيط قبل التخطيط للمجال المخطط " تصميم التهيئة"، أشار جل المبحوثين(حوالي 68% من المبحوثين) إلى أن لا علم لهم بكيفية وضع التصميم، وأنه لم يسبق وأن استشارهم أي مسؤول في التخطيط الحضري للمدينة أو المقاطعة. الشيء الذي يعمق المسافة بين السلطات التخطيطية والمواطن، ويزعزع مرتكزات المواطنة في البلاد. فإذا كانت المواطنة الحقة تتطلب التمتع

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص27-39

بكافة الحقوق (مدنية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية) والالتزام بالواجبات، فإن الحق في المشاركة في إنتاج مجال العيش ما يزال حبيس القوانين والمواثيق دون أجرأة ميدانية. وهو ما يطرح عدة تساؤلات عن مستويات المواطنة في المدينة.

دعا لوفيبر في هذا الإطار إلى علم تحليلي للمدينة يأخذ بعين الاعتبار مشاركة الفرد في تصميم المدينة، ويضع نصب أعينه تطور المفاهيم والنظريات المجالية، والتي تلاءم تقدم الواقع الحضري وتقدم الممارسة الاجتماعية للمجتمع الحضري. كما دعا إلى التغلب على الأيديولوجيات والممارسات التي حجبت الحقيقة، والتي كانت مجرد اختناقات في المعرفة والعمل، إذ يجب تجاوزها. فمن بين أولى خطوات تفعيل الحق في المدينة، نسجل القطيعة مع نظريات التخطيط الحضري المرتبطة بالمؤسسات ذات التوجه الرأسمالي والاستعماري التاريخي المنغلق، بعد ذلك تأتي مرحلة صياغة تخطيط حضري عن طريق الاستقراء. لن يتأتى هذا في مدينة الدار البيضاء مادامت مرجعية التخطيط الحضري تعود إلى المخططات الحضرية الاستعمارية، والتي مازالت معالمها إلى يومنا هذا. فالقطيعة هنا تتطلب استحضار الخصوصيات الثقافية المحلية والاحتياجات الفردية والاجتماعية خلال مرحلة التخطيط.

4: الرغبة في المدينة: تباين الانتماء والاندماج في العيش المديني.

4-1 المجال المعاش كآلية للشعور بالانتماء للمدينة.

يساهم تمتيع الساكنة بحقها في المدينة دون تمييز مجالي أو اجتماعي في الانتقال إلى مستوى آخر من مستويات العيش المديني، فلا يكفي التمتع بحق السكن والحريات العامة والملكية والمشاركة في التخطيط... للتأكيد على التواجد الفعلي في المدينة، بل تستدعي المسألة استحضار البعد الوجداني في التعامل مع المدينة، ويعتبر الشعور بالانتماء إلى المدينة من ركائز هذا البعد. فلطالما أكدنا في ما سبق على أن المجال المعاش يرتكز في معظم دعائمه على البعد الوجداني في علاقة الفرد مع المجال، فقد شكل المجال المعاش في أكثر من مناسبة عامل الارتباط والانسجام مع المجال والمدينة، وذلك من خلال مطاوعته حسب رغبة الفرد، وجعله في ملكية الفرد الفاعل المجالي، فقد جعل هذا الأخير في أكثر من مرة المجال العمومي امتدادا للمجال الخاص عبر تمردات مجالية، وهو يسعى عبر أفعاله المجالية هذه إلى امتلاك المجال أو التخصيص المجالي ، بغية الوصول إلى الاعتراف الاجتماعي كخطوة أولى والاعتراف السياسي كمرحلة ثانية.

تعتبر مسألة الشعور بالانتماء والهوية من بين مشاكل المدينة في الوقت الراهن، إذ أن أي مستوى منخفض من الشعور بالانتماء إلى المدينة أو أي انخفاض في المشاركة الاجتماعية سيمنع لا محال توطيد مظاهر الوحدة والترابط. ارتكزت معظم النظريات المؤطرة للتخطيط الحضري على الأبعاد المادية في التنظير للمدينة، من خلال سعي المخططين والمهندسين والمقاولين إلى سد الاحتياجات المادية للساكنة، في حين أن البعد الوجداني غالبا ما يتم إهماله رغم دوره في سياسة المدينة وفي خلق نوع من التهدئة والضبط الاجتماعي للساكنة.

لقياس مستوى الشعور بالانتماء عند ساكنة مقاطعة مولاي رشيد وساكنة مقاطعة أنفا، دخلنا في مقابلات اثنوغرافية مع بعض المبحوثين الذين وصل عددهم إلى 27 فردا بحكم أن المقاربة كيفية، وخلصنا إلى تفاوتات من حيث الشعور بالانتماء إلى المدينة، بين المجالين، أيضا سجلنا تباينات الشعور بالانتماء حسب الجنس، حسب نوعية السكن، حسب الأعمار، بالإضافة إلى تباين أسباب الشعور وعدم الشعور بالانتماء إلى المدنية.

بالنسبة إلى مقاطعة مولاي رشيد، نشير في البداية أننا ركزنا في مقابلاتنا على المجموعات الستة لمقاطعة مولاي رشيد (مولاي رشيد 6،5،4،3،2،1) والتي شهدت إعادة الإسكان منذ ثمانينات القرن الماضي. أبرزت نتائج المقابلات الإثنوغرافية عموما إلى كون العينة المدروسة في مقاطعة مولاي رشيد أقل شعورا بالانتماء إلى المدينة مقارنة مع ساكنة أنفا، رغم وجود بعض التباينات التي تشير إلى كون الذكور هم أكثر من لا يشعر بالانتماء إلى المدينة مقارنة مع الإناث. تعود أسباب ذلك حسب اعتقادهم إلى عدم الانتفاع بخيراتها، والإحساس بالتهميش

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص27-39

والإهمال الناتج عن بعد المرافق الحيوية الكبرى والابتعاد عن مركز المدينة الذي يضم جل المراكز التجارية الكبرى، أضف إلى ذلك ضعف شبكة النقل العمومي، وتردي وضعية السكن وباقي الخدمات الاجتماعية(الصحة، الشغل).

نسجل أيضا التباين الحاصل حسب نوعية السكن، فالساكنة القاطنة في الأحياء الشعبية وأحياء العمارات تتميز هي الأخرى بضعف الشعور بالانتماء إلى مدينة الدار البيضاء مقارنة مع ساكنة أحياء الفيلات؛ وذلك راجع في نظرهم إلى عدم الاستفادة من أبسط شروط العيش، كالسكن الواسع والبيئة السليمة المتضمنة لشروط الحياة الحضرية من مجالات خضراء ومجالات ترفيهية.

من الملاحظات التي سجلناها خلال المقابلات الاثنوغرافية، نجد ارتباط تقدم الفرد في السن مع قلة وانعدام شعوره بالانتماء إلى المدينة، وازدياد رغبته بالعودة إلى مسقط رأسه إن كان من أصول ريفية أو من مدينة أخرى، فلم تعد تشغلهم ملذات المدينة، وأصبح اهتمامهم منصب حول الهجرة العكسية، بهدف الابتعاد عن صخب المدينة.

بالنسبة للمبحوثين في مقاطعة أنفا، فأول ما يمكن تسجليه هو ارتفاع نسبة الشعور بالانتماء إلى المدينة عند أغلبيتهم رغم تباينها من فئة إلى أخرى، وتزداد حدة هذا الشعور عند الإناث مقارنة مع الذكور رغم تقارب النسب، وذلك راجع حسب اعتقادهن إلى صعوبة العيش في أية مدينة أخرى غير الدار البيضاء، نظرا لما توفره هذه المدينة من خدمات لهن (مراكز التسوق الكبرى، مراكز صحية، عمل، سهولة العيش...). بالنسبة للذكور، فباستثناء بعض الجاليات الأوربية التي مازالت تقطن بالمقاطعة، رغم روابطها الوجدانية بالبلد الأم، فقد عبر الذكور المغاربة (العينة البحثية) عن اعتزازهم وافتخارهم بالانتماء إلى المدينة.

على مستوى أحياء السكن، فقد سجلنا نفس الملاحظة الخاصة بمقاطعة مولاي رشيد، والمتعلقة بارتفاع نسبة الشعور بالانتماء إلى المدينة في أحياء سكن الفيلات، مقارنة مع سكان أحياء العمارات وباقي الأحياء الشعبية الأخرى، وهو راجع بالأساس حسب اعتقادهم إلى التمتع بمعظم الحقوق المرتبطة بالمجال، وكل ما من شأنه الرفع من جودة الحياة الحضرية. أيضا سجلنا نفس الملاحظة المرتبطة بالسن والشعور بالانتماء إلى المدينة إذ مع التقدم في السن يزداد الحنين إلى منطقة الوفود.

من خلال استقراء النتائج الخاصة بالمقاطعتين، يتضح لنا أن هناك مجموعة من المحددات المساهمة في الشعور بالانتماء إلى المدينة، من بينها التمتع بشروط الحياة الحضرية من سكن لائق، خدمات صحية، توفير الشغل، تعليم جيد، مجالات خضراء، تجهيزات عمومية، وسائل نقل وإمكانية الولوجية إلى المرفق العمومي، عامل القرب والبعد من مركز المدينة، نوع العلاقة مع مسقط الرأس، المشاركة الاجتماعية في الحياة العامة بالمدنية، المشاركة السياسية والثقافية، ملكية المجال أو التخصيص المادي، رواسب الماضي...كلها محددات تساهم بشكل أو بآخر في تفاوت حدة الشعور بالانتماء إلى المدينة وإلى الوطن، مما يقتضي الاهتمام بحق الفرد في المدينة، وهذا الحق يجب أن يأخذ في جميع تجلياته السياسية والحقوقية والمجالية والمادية والاقتصادية والاجتماعية، وأي تباين في حدة هذه التجليات سينعكس سلبا لا محالة على هيكلة المدينة من جهة، وعلى التهدئة والضبط الاجتماعي والمشهد الحضري من جهة أخرى.

يقتضي تحليل هذه المحددات استحضار ما أشار إليه دافيد هارفي ، والذي أشار إلى استحالة فهم المجتمع دون فهم العلاقة التكافلية التي ينسجها مع مجاله المعاش، ولفهم هذه العلاقة، لابد من تتبع ملامح المطالب المختلفة للحق في المدينة التي غالبًا ما تكون مترابطة، وعلى رأسها إعادة بناء المواطنة الحديثة المعتمدة على التمتع بجميع الحقوق في المدينة دون تمييز، والمشاركة السياسية لسكان المدينة في الحياة الحضرية. فالحق في المدينة الذي دعا إليه هارفي هو نفسه الحق الذي طالبت به الساكنة والذي حال دون شعورها بالانتماء إلى المدينة. فأولى خطوات الشعور بالانتماء إلى المدينة هو الشعور بالتواجد الوجداني والسياسي والاجتماعي والثقافي في المدينة، باعتبار أن الانتماء

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص27-39

يعتبر طموحًا وجوديًا للإنسان، وأحد الدعائم اللازمة لبناء الهوية، وهي عملية يتم بناؤها تدريجيا(Gauthier ، 2007، ص 4).

إن تضافر مجموع هذه العوامل سيعزز لا محالة من إمكانية الشعور بالمواطنة كخطوة أولى، والشعور بالانتماء إلى المدينة كخطوة ثانية، فالمواطنة والتمدنية عملية مركبة يدخل فيها العنصر المجالي ، الثقافي ، السياسي ، الاجتماعي ، التاريخي ، السلوكي ، الحضاري والنفسي.

2-4: من الاندماج الحضري والتمدنية إلى المواطنة.

دفعنا تعميق النظر في التمدنية والمواطنة إلى تخصيص هذا المحور الذي استوحيناه من كتاب Désirs de ville لصاحبه الناصري. نستهل حديثنا بالإشارة إلى المقصود بالاندماج الحضري والتمدنية la citadinité والعلاقة بينهما كمرحلة أولى، ثم تحديد دورهما في ترسيخ قيم المواطنة من خلال الحق في المدينة.

يقصد بالاندماج التناسق الوظيفي بين العناصر المكونة لكل منظومة، وبذلك فهو يقتضي ضمنيا الانضمام لشبكة من العلاقات والروابط ، وهذا الانضمام يتطلب بدوره قبول نظام قيم معين كشرط ضروري لقيام الاندماج في شكل تكامل أو توازن داخليين(شويكي، 1994، ص، 431). تتم عملية الاندماج في الوسط الحضري عبر ثلاث مراحل أساسية:

.أولا.الاندماج الكمي: فالوافد على المدينة يعد نفسه وتعده الإحصاءات العامة كواحد من سكان المدينة، ويسمى بالاندماج العضوي؛

.ثانيا .الاندماج المجالي: وهو الاستقرار بأحد أحياء المدينة حتى يصبح الفرد من ساكنة الحي؛

.ثالثا.الاندماج الثقافي: وهو الاندماج الذي يتم فيه اكتساب الهوية الحضرية والذي لا يمكن أن يتم على دفعة واحدة وإنما على مراحل(المالكي، 2015، ص 42).

وبخصوص التمدنية، فيمكن اعتبارها بمثابة اندماج لساكنة المدن في مجتمع وثقافة المدينة، وهنا يعتبر التعمير بمثابة خلفية لهذه الاندماج، وهي أيضا مجموعة من الأفعال التي تعبر عن مختلف أنماط الاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي لساكنة غير مندمجة أو ضعيفة الاندماج(LUSSAULT، 1996، ص 4) ، فهي تعبير عن حياة المدينة من خلال طرق العيش وبناء الهويات الحضرية ذات الأبعاد المادية والرمزية للمجال(NEDELEC، 2013، ص 37).

ركزت مفاهيم التمدنية والاندماج الحضري على بعض الأبعاد الأساسية للفهم، مثل البعد السياسي والبعد الثقافي، يتجلى البعد السياسي في الاندماج السياسي الذي لن يتأتى إلا في إطار مؤسساتي من جهة، وفي منظومة من الحقوق السياسية المندرجة ضمن نظرية الحق في المدينة من جهة ثانية، فالإطار الأول يتجسد في مجموعة من مؤسسات الدولة، من قبيل البرلمان عبر مجلسيه (مجلس النواب، مجلس المستشارين)، الحكومة، الدستور، مجالس المدن، مجالس جهوية، عمالات، مقاطعات... فالحياة العامة والأنشطة الرئيسية تقتضي الانخراط في هذه المؤسسات من خلال الحياة اليومية للتمدني والمواطن بصفة عامة، ويلعب هذا الانخراط السياسي دورا أساسيا في عملية الاندماج السياسي في المدينة، والذي يعتبر بعدا من أبعاد الاندماج الحضري.

أظهرت نتائج المقابلات الإثنوغرافية التي أجريت في المقاطعتين (أنفا، مولاي رشيد) عن تباين حجم الانخراط في الحياة السياسية والمؤسسات السياسية بالمدينة. بالنسبة لمقاطعة مولاي رشيد، تبين لنا أن 73% من المبحوثين (العينة المدروسة) لا تربطهم أي علاقة مع المؤسسات الدستورية والسياسية بالمدينة، و66% من المبحوثين لا يتوفرون على بطاقة الناخب ولا علم لهم بالمنتخبين أو البرلمانيين أو السياسيين بالمقاطعة، كما يتميزون بعدم انخراطهم في أي عمل نقابي أو جمعوي.

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص27-39

تعود أسباب هذا العزوف عن الممارسة السياسية والمؤسسات السياسية إلى انعدام الثقة بين الفرد والأجهزة السياسية بالمقاطعة والمدينة خاصة والدولة عموما، فمن خلال بعد المسافة بين متطلبات الساكنة ورغباتها المجالية وبين تطلعات السياسيين التي تكون في الغالب انتهازية على حد تعبيرهم، ومن خلال ملاحظة الواقع الراهن للمقاطعة منذ ثمانينات القرن الماضي إلى يومنا هذا، اتضح أن المسار التنموي بالمقاطعة لم يأخذ الاتجاه الصحيح، الشيء الذي عمق من بعد المسافة بين قاطن المنطقة ومؤسساتها السياسية.

في حين أن المبحوثين في مقاطعة أنفا، عبروا عن روابطهم وانتماءاتهم السياسية بالمنظومة السياسية بالمقاطعة خاصة والمدينة عموما، ويعود ذلك حسب اعتقادهم إلى أهمية المشاركة السياسية والانتخابية في التدبير المجالي للمقاطعة، بالإضافة إلى أهمية البعد السياسي في حياتهم ومعاشهم اليومي. لتفسير هذا التوجه في هذه المقاطعة، قمنا باستحضار المؤشرات الإحصائية الخاصة بالمستويات التعليمية بالمقاطعة، ووجدنا أنها تتميز بارتفاع مستويات التمدرس، معظم الساكنة لها مستوى ثانوي وجامعي، وتعتبر أنفا المقاطعة الأكثر ارتفاعا لنسبة التمدرس وارتفاع مستويات التمدرس مقارنة مع باقي مقاطعات المدينة. كما تتميز بقلة التمردات المجالية وبقرب المسافة بين المجال المخطط والمجال المعاش. الشيء الذي جعل هذه العوامل تلعب دورا مهما في تحقيق الاندماج الحضري والتمدنية والمواطنة.

في ما يخص البعد الثقافي وقبل الحديث عنه، نشير أولا إلى مسألة الاندماج الكمي والاندماج المجالي، وسنعطي مثالا على ذلك بمقاطعة مولاي رشيد، فنقل الساكنة من دور الصفيح بابن امسيك سيدي عثمان خلال ثمانينات القرن الماضي إلى منطقة مولاي رشيد حاليا، يعد في حد ذاته اعترافا كميا ومجاليا بالتواجد في ذلك المجال، فأصبحت تلك الساكنة ضمن المشروع الحضري للمدينة وضمن تعدادها السكاني، وحققت بذلك اندماجا عضويا ومجاليا، والذي تعزز بتجهيز المنطقة من قبل السلطة التخطيطية بمجموعة من المرافق المساهمة في تثبيت الساكنة وتعزيز شعورها بالانتماء إلى مدينة الدار البيضاء من جهة، والحفاظ على التفاوتات السوسيومجالية من جهة ثانية.

تبقى في الأخير مسألة اندماج الساكنة في مجتمع وثقافة المدينة الذي يعتبر جوهر الاندماج الحضري. أظهرت لنا ملاحظة المجال المعاش الخاص بالمقاطعة بمختلف مظاهره (مجال إعادة إنتاج المجال" التمردات المجالية"، مجال الرغبات، المجال النفسي) حجم الفارق بين المجال المعاش والمجال المخطط، فمن خلال التأمل في حجم هذا الفارق، برزت لنا بعض مستويات اندماج الساكنة مع مجتمع وثقافة المدينة، فعدم قبول المجال كما هو ومحاولة فرض نمط عيش ونموذج تمدني خاص مغاير للثقافة التمدنية ، هو تعبير عن ساكنة ضعيفة الاندماج أو التمدنية الضعيفة الاندماج la citadinité sous-intégration. الشيء الذي لا نلمسه بشكل كبير في مقاطعة أنفا خصوصا في أحياء سكن الفيلات.

على مستوى الحق في المدينة والمواطنة، قام المشرع المغربي بتمتيع المواطن المغربي بمجموعة من الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية (الفصل 33، 31، 30...من الدستور المغربي)، يتطلب انتقال الفرد إلى مستويات المواطنة تضمين هذه الحقوق، إذ يلعب التمتع بها دورا أساسيا في الشعور وتحقيق المواطنة.

اتضح لنا من خلال دراسة اليومي المعاش والمجال المعاش بمختلف تجلياته بمنطقة مولاي رشيد، مدى تدني بعض الخدمات الاجتماعية في المنطقة (السكن، الصحة، تعليم جيد، بيئة سليمة...)، والتي تندرج ضمن الحقوق الاجتماعية، وأمام هذا الوضع الخاص بتدني تفعيل الحقوق الاجتماعية في المقاطعة، والمؤشرات الدالة على التفاوتات السوسيومجالية ومظاهر التمييز بمدينة الدار البيضاء؛ يثار التساؤل حول مدى إمكانية الحديث عن الحق في المدينة والمواطنة والاندماج الحضري والتمدنية والشعور بالانتماء إلى مدينة الدار البيضاء بالنسبة لساكنة مقاطعة مولاي رشيد، في ظل تمردها على المجال، وفي ظل التعبير عن رغبتها في مجال معاش نفسي، وفي ظل مظاهر التناقضات المجالية بالمدينة ؟

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص27-39

خاتمة

قبل الخوض في غمار هذه الدراسة، وضعنا نصب أعيننا مقاربة بعض النظريات الفلسفية والجغرافية والاجتماعية محليا، من أهما نظرية الحق في المدينة لصاحبها لوفيبر والتي ظهرت في سياق تاريخي وسياسي واجتماعي في فرنسا سنوات الستينات، النظرية مليئة بمجموعة من الأفكار التي يتطلب استيعابها العودة إلى بعض المؤلفات الأخرى لهنري لوفيبر من قبيل كتاب : الثورة الحضرية، وكتاب نقد الحياة اليومية، من أهم ما ركزت عليه هذه المؤلفات هو الاستعمال والاستغلال العادل للمدينة بكل خصوصياتها ومميزاتها بين جميع طبقات المدينة. حاولنا التركيز على البعد الجغرافي في النظرية والذي عززناه برؤية فلسفية، باعتبار العلم دون فلسفة عماء كما قال إمانويل كانط(بلفقيه، 2002، ص 9).

حاولنا أيضا مقاربة نظرية رغبات المدينة لصاحبها الجغرافي المغربي مُحَمَّد الناصري على المستوى المحلي، مستعملين في ذلك أهم مفاهيم النظرية من قبيل: التمدنية، التحضر، المواطنة، الاندماج، التمدنية الضعيفة الاندماج، الشعور بالانتماء إلى المدينة. وكانت الغاية من ذلك الإجابة عن التساؤلات التي طرحها الناصري والبحث في العلاقة بين تلك المفاهيم وفق مقياس محلي ، للخروج بتأويل يمكن أن يعزز من الطرح الفكري للنظرية.

خلصنا في الأخير إلى الارتباط الوثيق بين مفاهيم نظرية مُحَمَّد الناصري ونظرية الحق في المدينة لهنري لوفيبر، يمكن اعتبار هذه الأخيرة بمثابة الأساس الذي تقوم عليه باقي مفاهيم المدينة، لا يمكن الحديث عن الانتماء دون الحق، ولا يمكن الحديث عن التمدنية والاندماج الحضري بأنواعه دون التمتع بالحق أولا، وقد أبان الميدان حجم التفاوت بين الشعور بالانتماء إلى المدينة والاندماج الحضري والتمدنية والمواطنة في مجال متمتع ببيئة سليمة للعيش(أنفا)، ومجال متباين من حيث الخدمات الاجتماعية (مقاطعة مولاي رشيد). وبهذا، تكون الدعوة هنا إلى إعادة التفكير في سياسة التخطيط الحضري، واستحضار المقاربة الإنسية في التدبير وإشراك السكان في التخطيط لمدينتهم، والاهتمام بشكل كبير بالمجالات الهشة والفقيرة، والعمل على خلق مجال عادل غير متسم بالتناقضات والتمييز. فتفعيل هذه الدعوة سيساهم لا محالة في تعزيز الشعور بالانتماء إلى المدينة وترسيخ قيم المواطنة.

المراجع المعتمدة:

هارفي دافيد(2017) : مدن متمردة :من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة لبنى صبري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر الطبعة الأولى، بيروت.

شويكي المصطفى (1994) : إنتاج وهيكلة المجال الحضري بالدار البيضاء، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة مُحَمَّد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية شعبة الجغرافيا، الرباط.

المالكي عبد الرحمان(2015) : الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجية التحضر والهجرة في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ظهر المهراز، الطبعة الأولى. فاس.

بلفقيه مُحَمَّد (2002): الجغرافيا القول عنها والقول فيها :المقومات الإبستيمولوجية، دار نشر المعرفة، الطبعة الأولى، الرباط.

الدستور المغربي(2011).

المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2014.

DUFAUX Frédéric (2011): La justice spatiale et le droit à la ville un entretien avec Edward SOJA, Université Paris Ouest March.

LEFEBVRE H (1958*): Critique de la vie quotidienne*, Paris, L'Arche.

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص27-39

PURCELL Mark (2009) :LE DROIT À LA VILLE ET LES MOUVEMENTS URBAINS CONTEMPORAIN. Collège international de Philosophie « Rue Descartes ». 1 n° 63.

NACIRI Mohamed (2017) :Désirs de ville, économie critique, impression ,el maarif al Jadida ,Rabat.

LEFEBVRE H (1968) :Le droit à la ville, Antropos, paris.

D. Mitchell, *The Right to the City (2003) : Social Justice and the Fight for Public Space,* Guilford Press , New York.

PURCELL Mark (2009): LE DROIT À LA VILLE ET LES MOUVEMENTS URBAINS CONTEMPORAIN ,Collège international de Philosophie, « Rue Descartes ». /1 n° 63

David Harvey (2012) : Villes rebelles Du droit à la ville à la révolution urbaine, Première édition, Paris.

YVES Jégouzo (2001) : Droit de la ville et droit dans la ville, Revue française des affaires sociales, Paris.

Claval P (1980) : Eléments de géographie humaine, Genin, Paris.

PINCON -Charlot Monique, Rendu Paul (1982) : Distance spatiale, distance sociale aux équipements collectifs en Ile-de-France : des conditions de la pratique aux pratiques. In: Revue française de sociologie, France.

BAVOUX Jean Jacques (2002) : La géographie objet, méthode, débats, Armand colin, 3 éme édition, paris.

SYLVIE Gauthier Mylène Robert (2007) : Montréal, Ma Ville, Mon Choix? LE SENTIMENT D'APPARTENANCE DES JEUNES MONTRÉALAIS, Bibliothèques et Archives, Canada.

LUSSAULT Michel et Pierre SIGNOLES (1996) : La citadinité en questions, Tours.

NEDELEC Pascale (2013) : réflexions sur l'urbanité et la citadinité d'une aire urbaine américaine, thèse pour l'obtention du doctorat de géographie, soutenue 13 décembre, université de Lyon.

يحياوي مصطفى و زهلي صالح الدين و شحو فاطمة الزهراء. (2021). المجال المعاش والحق في المدينة؛ تباين الانتماء والمواطنة والاندماج بالدار البيضاء. *مجلة منارات*. *3*(1) ص 27-39